" دِلاَلاَت منهجية في كتابة السيرة النبوية "
– دراسة حول الاختلاف بين روايات (ابن إسحاق و البخاري)،
وموقف ابن حجر منها في كتاب المغازي من «صحيح البخاري» –

" Methodological implications in writing the Prophet's Sira "
A study on the difference between the narrations of (Ibn Ishaq and Al-Bukhari) and Ibn Hajar's attitude towards them
In the Al-Maghazi chapter from "Sahih al-Bukhari"«

خالد حمودة[1] **أ.د حسان موهوبي**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة **جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة**

kha.hammouda@gmail.com h-medea@hotmail.com

تاريخ الوصول 2020/11/22 القبول 2021/03/07 النشر على الخط 2021/11/30
Received 22/11/2020 Accepted 07/03/2021 Published online 30/11/2021

ملخص:

إنّ أهم وجوه عناية علماء المسلمين بالسيرة النبوية هو تمحيصها وتحقيقها للوصول إلى المعرفة التاريخية الحقيقية بسيرة رسول الله ﷺ وتقديمها في صورة نقية من شوائب الوهم والتزييف. يبرز هذا الوجه من وجوه العناية في المقارنة بين الروايات المختلفة وترجيح بعضها على بعض بحسب قواعد الرواية وقوانين التاريخ، ومن هنا جاء هذا البحث لاستجلاء معالم من المنهج الذي سار عليه العلماء في تمحيص مرويات السيرة وكتابتها، للدلالة على أن السيرة النبوية كتابة تاريخية علمية وليست سردا أدبيا لا يمكن التحقق من مطابقته للواقع التاريخي. يعتمد هذا المقال لتحقيق هدفه دراسة المسائل التي عالج فيها الحافظ ابن حجر الاختلافات التي وقعت بين مرويات كتاب المغازي من «صحيح البخاري» وسيرة ابن إسحاق، فما موقف ابن حجر من هذه الاختلافات؟ وما الدلالات المنهجية التي يمكن أن تستفاد منها؟

الكلمات المفتاحية: السيرة النبوية، ابن إسحاق، الاختلاف، السرد.

Abstract: The most important aspect of Muslim scholars' attention to the Prophet's biography is examining and verifying it in order to arrive at an accurate historical knowledge of it, and to present it in a form purified of the impurities of illusion and falsification. This aspect of consideration is highlighted in the comparison between the different narratives and weighing them up according to the rules of Hadith narration and the laws of history. From this, this essay comes to clarify some milestones from the methodology that was followed by scholars in examining and writing the Sira, and this in order to show that the Sira is a historical writing and not a literary narrative that cannot be verified against historical reality. To achieve this aim, this article is based on studying the issues in which Al-Hafiz Ibn Hajar dealt with the differences between the hadiths of Al-Maghazi chapter from "Sahih Al-Bukhari" and Ibn Ishaq's Sira. So, what is Ibn Hajar's position regarding these differences, and what are the methodological implications we can infer from it?

Keywords: The Prophet's Sira, Ibn Ishaq, difference, narration.

[1] المؤلّف المرسل: **خالد حمودة** البريد الإلكتروني: kha.hammouda@gmail.com

1. مقدمة:

لقد حَظِيت سيرة الرسول ﷺ بعناية كبيرة من علماء المسلمين في ضبطها ونقلها وتحريرها وشرحها والاستنباط من مواقفها، وغير ذلك من وجوه العناية، وإن أهم تلك العناية تمحيصها وتحقيقها للوصول إلى المعرفة التاريخية الحقيقية بسيرة رسول الله ﷺ، الأمر الذي بدأ مع أولى لَبِنات هذا العلم على يد عروة بن الزبير (ت: 092) وابن شهاب الزهري (ت: 124)، وانتهى بشكل أوَّلي مع محمد بن إسحاق بن يسار (ت: 150)[1].

يمثل محمد بن إسحاق مرحلة الاكتمال في تدوين السيرة النبوية، وهو إمام من جاء بعده، وعلى كتابه التعويل، إذ بقيت غالب الجهود بعده تدور عليه تنقيحا وتهذيبا وتلخيصا وشرحا، قال أبو الربيع الكلاعي في سياق ذكر مصادره: «ولكن عُظْمَ المعوَّل بحكم الخاطر الأول على ابن إسحاق... فإنه الذي شرب ماء هذا الشأن فأنقع، ووقع كتابه من نفوس الخاص والعام أجل موقع»[2].

لكن وجدت في سيرته بعض الأحداث والوقائع والتفصيلات التي تخالف ما في الصحيحين أو أحدهما، وقد أثار هذا الاختلاف انتباه عدد من العلماء والباحثين الذين اهتموا بالمقارنة بين سيرة ابن إسحاق وأحاديث الصحيحين، مثل الحافظ ابن حجر (ت: 856)، الذي اعتنى أثناء شرحه لـ«صحيح البخاري» عناية كبيرة بالفروق التي لاحظها بينه وبين روايات ابن إسحاق[3].

إنّ دراسة هذه الفروق تكتسي أهمية كبيرة، إذْ إنّ البخاري هو إمام المحدثين، وكتابه يُعتبر أوثق مصادر السنة النبوية، كما أن ابن إسحاق هو إمام أهل المغازي، وكتابه هو أهم مصدر من مصادر السيرة النبوية التي بين أيدينا، ومن جهة أخرى فإن ابن إسحاق يعتبر أحد موارد البخاري في «صحيحه»، حيث نقل بعض أقواله واعتمد عليها، يقول الخليلي: «يستشهد به – أي البخاري–، وأكثر عنه فيما يحكي من أيام النبي ﷺ وفي أحواله وفي التواريخ»[4]. من أجل هذا، قمنا بجمع ما وقع فيه اختلاف بين روايتيهما من خلال شرح كتاب المغازي من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر مع دراستها من خلال التعليق على موقف ابن حجر من هذه الاختلافات.

لقد ادعى بعض المستشرقين المعاصرين[5] أن سيرة ابن إسحاق هي سرد أدبي اختاره ابن إسحاق عن قصد، ليتمكن من التحكم في الصورة التي يقدمها عن الرسول ﷺ وعما ينبغي أن يكون عليه الإسلام في أذهان الناس، ولا يمكن لهذه الدعوى أن تكون محتملة القبول إلا إذا كان نص ابن إسحاق نصا يحيل إلى ما لا يمكن التحقق من واقعيته فيتسنى له بذلك التصرف في الصورة التي

(1) انظر لمحة عن هذا الموضوع في: عبد العزيز الدوري، "نشأة علم التاريخ عند العرب"، مركز زايد للتراث والتاريخ، 1420هـ/2000م، (24-35).

(2) أبو الربيع الكلاعي، "الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء"، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي (بيروت: عالم الكتب، 1417هـ/1997م)، (6/1).

(3) ومن الباحثين المعاصرين الباحث سليمان بن حمد العودة في رسالته: "السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق دراسة مقارنة في العهد المكي"، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1414هـ/ 1993م).

(4) الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ/1989م)، (288/1).

(5) خصصت كاثرين ميلبي (Katherine A. Milby) أطروحتها لشهادة الماستر لهذه الموضوع، وكتبت بحثها الذي بعنوان:
The Making of an Image: The Narrative Form of Ibn Ishaq's Sirat Rasul Allah, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Masters of Arts in the College of Arts and Sciences Georgia State University, 2008.

يقدمها، أما إذا ثبت أنه يحيل على أمور واقعية يمكن التحقق منها فالدعوى تتهاوى من أساسها، من أجل هذا اخترنا بحث الاختلافات المشار إليها لمعالجة الإشكالية التالية:

ما هي الدلالات المنهجية التي يمكن أن تستفاد من تلك الاختلافات وموقف ابن حجر منها بالنسبة لكتابة السيرة النبوية وعلاقة السرد الذي تقدمه بالواقع التاريخي؟

لقد سلكنا في معالجة هذه الإشكالية تقسيم البحث إلى مسائل، وفي كل مسألة خطوتان إجرائيتان:

- ذكر المسألة كما هي عند الحافظ ابن إسحاق[1] والإمام البخاري،
- ثم ذكر موقف الحافظ ابن حجر متناولين له بالتحليل والمناقشة.

وقد قدمنا قبل ذلك مدخلا نظريا لتأطير الموضوع، ثم نختم الدراسة بنتائج البحث في آخره.

2. مدخل نظري:

من خلال النظر في تعامل العلماء والباحثين مع المواطن التي يحصل فيها تعارض بين أخبار السيرة وكتب الحديث فإننا نجد أنه يتبادر منه موقفان:

الموقف الأول: يميل ابتداءً إلى ترجيح مرويات السيرة، ولعل من خير من يمثل هذا التوجه الحافظ الدمياطي[2] الذي وصف نفسه بأنه كان سِيريًّا محضًا[3]، أي أنه يقتصر على ما في كتب السيرة من غير أن يوازن بينها وبينَ ما في كتب السنة المسندة، وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر بأن ذلك كان منه قبل أن يتضلع من الأحاديث الصحيحة[4]. وفهم العلامة سيد سليمان الندوي من كلام الحافظ ابن حجر أن الحافظ الدمياطي رجع عن مذهبه ذاك[5]، لكن الوقوف على نص كلام الحافظ الدمياطي لا يفيد هذا المعنى، فالدمياطي ذكر في سيرته تبعا لأهل السير أن النبي ﷺ كان يوم حنين على بغلته البيضاء دلدل[6]، مع أن الإمام مسلم روى روى في «صحيحه» أن النبي ﷺ كان على بغلته التي أهداها له فروة بن نُفَاثة[7]، فسأله تلميذه قطب الدين الحلبي عن ذلك، قال: قال: «فأجابني بأنه كان ينبغي أن نتبع «صحيح مسلم» لكن كتبت بسيرتي هذه نسخ وقد قال به جماعة من أهل المغازي

(1) اعتمدنا في النقل عن ابن إسحاق على: ابن هشام، "السيرة النبوية"، حققها وضبطها مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012م)، وهو عبد الملك بن هشام بن أيوب الذهلي، سمع سيرة ابن إسحاق من زياد البكائي فهذبها ونقحها وحذف جملة من أشعارها، توفي سنة 218هـ. انظر: الذهبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام "، تحقيق بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003م)، (387/5).

(2) هو عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني، شرف الدين الدمياطي، قال تاج الدين السبكي: «كان حافظ زمانه وأستاذ الأستاذين في معرفة الأنساب...»، توفي سنة (705). انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، د ت)، (102/10-103).

(3) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (31/8). تحقيق محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ).

(4) الصدر السابق.

(5) شبلي النعماني وسيد سليمان الندوي، "دائرة معارف في سيرة النبي □"، ترجمه وكتب حواشيه يوسف عامر (دون بيانات)، (39/1).

(6) الدمياطي، "السيرة النبوية"، تحقيق أسعد محمد الطيب، دار الصابوني-حلب، الطبعة الأولى: 1416هـ/1996م، (ص: 241).

(7) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، (1398/3، رقم: 1755).

والمؤرخين»[1]، فليس في جواب الحافظ الدمياطي ما يفهم منه أنه رجع من مذهب إلى مذهب، بل رجع في مسألة واحدة هي تعيين البغلة التي كان عليها للنبي ﷺ يومئذ، ولعل نقل الحافظ ابن حجر لكلام الدمياطي بالمعنى هو الذي تسبب في هذا الإيهام، وسيمر بنا في هذا البحث موضعان رجح فيهما الدمياطي ما في كتب السيرة[2]، كما نجد هذا الموقف عند غيره أيضا.

الموقف الثاني: يميل إلى ترجيح مرويات الحديث، وهذا الثاني هو طريقة الحافظ ابن حجر عند عدم إمكان الجمع كما سيأتي في الأمثلة المدروسة، ونسبه العلامة الندوي إلى المحققين فقال بعد أن أشار إلى الموقف الأول: «ولكن المحققين يرون أن الحديث الصحيح يرجح على رواية جميع أهل السيرة المتفق عليها»[3]، وهو الموقف الذي استقر عند الباحثين في هذا العصر، قال الدكتور أكرم العمري: «لاشك أن مادة السيرة في كتب الحديث موثقة يجب الاعتماد عليها وتقديمها على روايات كتب المغازي والتواريخ العامة»[4]، وقال باحث آخر[5]: «على دارس السيرة أن يقدم مرويات كتب الحديث على مرويات كتب السيرة و المغازي و التواريخ، لأنها أصح، وقد خدمها العلماء عبر أزمنة مديدة، وفيها كثير مما يفي بحاجة الدارس إلى معرفة السيرة النبوية»[6].

سنحاول من خلال شرح كتاب المغازي من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر جمعَ مواطن الاختلاف بين ابن إسحاق والبخاري ودراستَها من أجل التعمق أكثر في فهم هذين الموقفين المتقابلين واستخلاص الدلائل المنهجية التي يمكن الاستفادة منها في منهج كتابة السيرة النبوية.

3. المسائل المدروسة:

1.3 . المسألة الأولى:

روى ابن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة[7] أنه قال في سياق عزوة الرجيع[8]: «قدم على رسول الله ﷺ بعد أُحد ناسٌ من عَضَل والقارة فقالوا: يا رسول الله إن فينا إسلاما، فابعث معنا نفرا من أصحابك يفقهوننا في الدين...فبعث رسول الله ﷺ معهم نفرا ستة من أصحابه...»[1].

---

(1) عبد الكريم الحلبي، "المورد العذب الهني في الكلام على السيرة للحافظ عبد الغني"، اعتنى به عمر بن أحمد آل عباس، (الرياض، دار التوحيد للنشر، 1438هـ/2017م)،(780/2).

(2) انظر ما سيأتي في المسألة الرابعة.

(3) شبلي النعماني وسيد سليمان الندوي، "دائرة معارف في سيرة النبي □"، (39/1).

(4) أكرم ضياء العمري، "السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية"، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الطبعة الخامسة: 1415هـ/1994م، (50/1).

(5) وهو عبد الرزاق هرماس صاحب البحث أدناه.

(6) عبد الرزاق هرماس، "مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين"، بحث مقدم لنيل جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة لعام 1428هـ/2007م، (ص: 94).

(7) هو عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصاري المدني، قال الذهبي: «كان ثقة عارفا بالمغازي واسع العلم»، توفي -على الأصح- سنة 120هـ. انظر: الذهبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام "، (253/3).

(8) تُعرف أيضا بسرية مرثد بن أبي مرثد، وكانت في صفر على رأس ستة وثلاثين شهرا من الهجرة. انظر: ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، تحقيق علي محمد عمر، عمر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، د ت)، (51/2). والرجيع ماء يقع شمال مكة على مسافة 70 كلم، ويعرف اليوم باسم «الوطية». انظر: محمد محمد حسن شراب، "المعالم الأثيرة في السنة والسيرة"، (دمشق دار القلم، 1411هـ/1991م)، (ص: 125). وسياق البخاري مخالف لسياق ابن إسحاق في عدة مواضع منها هذ المسألة والمسألتان بعدها، وقد نبه ابن كثير رحمه الله في كتابه "البداية والنهاية" (501/5) إلى هذه الفروق. وفي كتاب: "محمد رسول

وجاء في رواية للبخاري[2] أن الذين أرسلهم النبي ﷺ كانوا عشرة.

1.1.3 . موقف الحافظ ابن حجر:

يقول الحافظ ابن حجر: «وذكر ابن إسحاق أنهم كانوا ستة وسماهم... وجزم ابن سعد بأنهم كانوا عشرة، وساق أسماء الستة المذكورين وزاد معتب بن عبيد، قال: وهو أخو عبد الله بن طارق لأمه، وكذا سمى موسى بن عقبة السبعة المذكورين لكن قال: معتب بن عوف، قلت: فلعل الثلاثة الآخرين كانوا أتباعًا لهم فلم يحصل الاعتناء بتسميتهم»[3].

2.1.3 . التعليق:

بين الحافظ أن هذا الاختلاف ليس اختلافا حقيقيا لأنه يمكن الجمع بين القولين بأن الستة هم أصحاب السرية الأصليين، والأربعة المكمّلون العشرةَ كانوا أتباعا لهم، فذكر البخاري الجميع إجمالا، واكتفى ابن إسحاق بالستة نفر[4].

إن هذا الجمع الذي جمع به الحافظ فيه بعض إشكال، لأنه ليس من المعروف أنه يكون في البعث أو السرية من هو من الأتباع بحيث يقال إن فلانا أصل وفلانا تابع، فهو تقسيم فيه غرابة، والمعروف في الغزوات والسرايا أن يعد فيها كل من خرج إليها، ولعل الحافظ ابن حجر مشى هذا الجمع مع غرابته، لئلا يضطر إلى توهيم إحدى الروايتين، عملا بالقاعدة الأصولية التي تنص على أن الجمع أولى من الترجيح، وقد نص ابن حجر على هذه الأولوية، أولوية الجمع، في عدة مواضع، وفي أحد هذه المواضع نجده يقول: «والجمع أولى مهما أمكن من توهين الأخبار الصحيحة»[5].

إن اعتناء أهل المغازي بتسمية أعضاء السرية واحدا واحدا يدل على مزيد الضبط، وهو داع إلى الثقة بخبرهم، ومن قال إنهم كانوا عشرة يمكن أن يجاب عنه بأن ذكر العشرة فيه جاء على سبيل التقريب لا التحديد كما في نظائره، ومع ذلك اعتبر الحافظ ابن حجر العدد الذي وقع في «صحيح البخاري» وهو عشرة، وفي هذا دلالة واضحة على تمسكه بما في ورد في «الصحيح».

2.3 . المسألة الثانية:

في سياق ابن إسحاق السابق: «وأَمَّر رسول الله ﷺ على القوم مرثد بن أبي مرثد الغنوي...»[6].

وفي «صحيح البخاري»[7] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث سرية عينًا وأَمَّر عليهم عاصم بن ثابت.

فقد وقع الاختلاف بين الروايتين في أمير السرية، هل كان مرثد بن أبي مرثد أو عاصم بن ثابت؟ ولهذا نجد بعض المؤلفين في السيرة يتجنب تعيين الأمير، كقول الدمياطي: «فبعث رسول الله ﷺ عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح ومرثد بن أبي مرثد الغنوي...» [1]، وبعضهم يردد القول بينهما كقول العراقي في ألفيته[2]:

الله □ منهج ورسالة-بحث وتحقيق" للدكتور محمد الصادق إبراهيم عرجون (39/4) مقارنة بين السياقين.

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، (178/3-179).

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة (103/5) (برقم:4086).

(3) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (380/7).

(4) ينظر: محمد الصادق إبراهيم عرجون، "محمد رسول الله □ منهج ورسالة- بحث وتحقيق"، دمشق: دار القلم، 1415هـ/1995م، (41/4).

(5) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (72/12).

(6) ابن هشام، "السيرة النبوية"، (178/3-179).

(7) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة (103/5) (برقم:4086).

وبعثَـــــه إلى الرجيـــــع مرثـــــدا أو عاصـم بـن ثابـت، وهـذا أسـندا

البخـاري،..... .....

1.2.3 . موقف الحافظ ابن حجر:

أما الحافظ ابن حجر فقال: «ما في الصحيح أصح»[3].

2.2.3 . التعليق:

لم يعلل الحافظ رحمه الله ترجيحه، لكنه ظاهر من جهتين:

الأولى: جهة عامة، وهي موثوقية الصحيح وقوة أسانيده.

الثانية: أن إسناد البخاري متصل إلى أبي هريرة رضي الله عنه، ومع أنه لم يشهد هذه الحادثة لأنه لم يكن قد أسلم بعد[4]، لكنه معاصر للحادثة قريب منها، بخلاف سند ابن إسحاق الذي ينتهي إلى شيخه عاصم بن عمر، وهو تابعي، فروايته مرسلة.

وقد وجدنا ما يشهد لقول ابن إسحاق وهو ما رواه الطبراني عن أبي الأسود عن عروة قال: «بعث رسول الله ﷺ مرثد بن أبي مرثد الغنوي حليف حمزة بن عبد المطلب إلى حي من هذيل، فقتل فيها من المسلمين ثم من بني هاشم مرثد بن أبي مرثد»[5]، فقوله: «بعث رسول الله ﷺ مرثد بن أبي مرثد» يُشعر بأنه هو أمير السرية، وإلا لما نُسب البعث إليه، لكنه يبقى محتملا ليس صريحا، فضلا عن أن رواية أبي الأسود عن عروة ضعفها العلماء[6].

وقد جمع الأستاذ العلامة محمد الصادق عرجون بين الأمرين جمعا حسنا، وهو أن عاصم بن ثابت كان أمير الحرب، ومرثد بن أبي مرثد كان أمير التفقيه[7]، وإذا أعملنا القاعدة التي سبقت في المسألة الأولى أن الجمع أولى من الترجيح، فيكون هذا الجمع أولى من توهين رواية ابن إسحاق، لكن الحافظ رحمه الله لما لم يظهر له وجه مناسب للجمع قال ما قال، وإلا فمقتضى طريقته هو الجمع ما أمكن.

3.3. المسألة الثالثة:

(1) الدمياطي، "السيرة النبوية"، (ص: 194).

(2) العراقي، "ألفية السيرة النبوية = نظم الدرر السنية في السيرة الزكية"، تحقيق السيد محمد بن علوي المالكي، (بيروت: دار المنهاج، 1426هـ/2005م)، (ص: 108).

(3) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (380/7).

(4) أسلم أبو هريرة رضي الله عنه في السنة السابعة للهجرة، قبل غزوة الرجيع بثلاث سنين، انظر: ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، (244/4).

(5) الطبراني، "المعجم الكبير"، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د ت)، (327/20).

(6) انظر: عادل عبد الغفور عبد الغني، "مرويات عروة بن الزبير في السير والمغازي-جمع ودراسة"، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام 1413هـ، نسخة مرقونة، (51-52).

(7) محمد الصادق إبراهيم عرجون، "محمد رسول الله □ منهج ورسالة-بحث وتحقيق" (41/4-42).

يقول ابن إسحاق في سياق غزوة الرجيع أيضًا: «وأما زيد بن الدَّثِنَة وخُبيب بن عدي وعبد الله بن طارق فلانوا ورقُّوا ورغبوا في الحياة فأعطوا بأيديهم فأسروهم، ثم خرجوا بهم إلى مكة ليبيعوهم بها، حتى إذا كانوا بمر الظهران[1] انتزع عبد الله بن طارق يده من القِران[2]، ثم أخذ سيفه، واستأخر عنه القوم فرموه بالحجارة حتى قتلوه، فقبره –رحمه الله– بالظهران»[3].

وفي «صحيح البخاري»: «وبقي خبيب وزيد ورجل آخر، فأعطوهم العهد والميثاق، فلما أعطوهم العهد والميثاق نزلوا إليهم، فلما استمكنوا منهم حَلُّوا أوتار قِسِيِّهم فربطوهم بها، فقال الرجل الثالث الذي معهما: هذا أول الغدر، فأبى أن يصحبهم فجروه وعالجوه على أن يصحبهم فأبى أن يفعل فقتلوه»[4].

وهذا يقتضي أن ذلك وقع منهم أول ما أسروهم خلافا لما تقدم في رواية ابن إسحاق أنهم قتلوه بمر الظهران.

1.3.3 . موقف الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ رحمه الله: «فيحتمل أنهم ربطوهم بعدما وصلوا مر الظهران، وإلا فما في الصحيح أصح»[5].

2.3.3 . التعليق:

احتمال الجمع الذي ذكره ابن حجر هنا قوي جدا، بل يكاد يكون متعينا، والذي في الصحيح يكون مختصرا منه، لولا أنه يشكل عليه أنه في رواية عبد الرزاق: «فأبى أن يصحبهم فجروه فأبى أن يتبعهم وقال: لي في هؤلاء أسوة، فضربوا عنقه»[6]، فقوله: «لي في في هؤلاء أسوة» يشير إلى عاصم بن ثابت ومن قتل معه في المكان الأول.

إن توهيم ما في السيرة مستبعد، لأن راوي ما في السيرة ضابط، بدليل ذكر تفاصيل المكان وأحوال القصة، وذكر أن قبره بمر الظهران، فمثل هذا يبعد فيه احتمال الوهم، ولهذا كان ما في السيرة أصح وأبعد عن الوهم، ويؤيده أن رواية موسى بن عقبة بنحوه[7]، وأما ما في «صحيح البخاري» فهو اختصار أو رواية بالمعنى، ولكن الحافظ ابن حجر مال إلى ما في الصحيح لثقته فيه وفي روايته أكثر من ثقته في روايات السيرة، فالمعتبر عنده ما في الصحيح، وما في السيرة إن أمكن حمله على ما في الصحيح كما فعل في المسألة الأولى، وإلا رجح ما في الصحيح كما فعل في المسألة الثانية.

4.3 . المسألة الرابعة:

(1) واد من أودية الحجاز يمر شمال مكة على مسافة 22 كلم، ويصب في البحر جنوب جدة. انظر: محمد محمد حسن شراب، "المعالم الأثيرة في السنة والسيرة"، (ص: 184).

(2) القِران هو الحبل الذي يربط به الأسير. انظر: ابن الأثير الجزري، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د ت)، (53/4).

(3) ابن هشام، "السيرة النبوية"، (180/3).

(4) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة (104/5) (رقم: 4086).

(5) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (381/7).

(6) عبد الرزاق الصنعاني، "المصنف"، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1392هـ/1972م)، (354/5) (رقم: 9730).

(7) البيهقي، "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة"، تحقيق عبد المعطي قلعجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د ت)، (327/3).

جاء في «صحيح البخاري» في قصة غزوة الرجيع قال أبو هريرة رضي الله عنه: «فاشترى خبيبا بنو الحارث بن عامر بن نوفل، وكان خبيب هو قتل الحارث يوم بدر»[1].

وقد اعتمد الإمام البخاري على هذا فذكر خبيب بن عدي فيمن شهد بدرا[2]، وتعقبه الحافظ الدمياطي بأن أهل المغازي لم يذكر أحد منهم أن خُبيب بن عدي شهد بدرا، ولا أنه قتل الحارث بن عامر، وإنما ذكروا أن الذي قتل الحارث بن عمرو ببدر هو خبيب بن إساف، وهو غير خبيب بن عدي، وهو خزرجيّ، وخبيب بن عدي أَوْسيّ[3]، ونقل الحافظ الذهبي كلام الدمياطي واعتمده[4].

1.4.3 . موقف الحافظ ابن حجر:

يقول الحافظ في الفتح: {« كذا وقع في حديث أبي هريرة، واعتمد البخاري على ذلك، فذكر خبيب بن عدي فيمن شهد بدرا، وهو اعتماد متجه..» – ثم ذكر رحمه الله تعقيب الحافظ الدمياطي على رواية البخاري: بأن أهل المغازي لم يذكر أحد منهم أنّ خبيب بن عدي شهد بدرا، ولا قتل الحارث بن عامر، وإنما ذكروا أن الذي قتل الحارث بن عامر ببدر: خبيب بن أساف، وهو غير خبيب بن عدي، وهو خزرجي، وخبيب بن عدي أوسي...، – ثم رد عليه بقوله: «يلزم من الذي قال ذلك رد هذا الحديث الصحيح، فلو لم يقتل خبيب بن عدي الحارث بن عمرو – ما كان لاعتناء (بني) الحارث بن عامر بأسر خبيب معنى ولا بقتله. مع التصريح في الحديث الصحيح أنهم قتلوه به..» – ثم قال: «لكن يحتمل أن يكون قتلوه بخبيب بن عدي لكون خبيب بن إساف قتل الحارث على عادتهم في الجاهلية بقتل بعض القبيلة عن بعض، ويحتمل أن يكون خبيب بن عدي شرك في قتل الحارث، والعلم عند الله تعالى» }[5].

2.4.3 . التعليق:

الذي ذكره الحافظ الدمياطي هو المعروف عند أهل السير، وقد ذكر الواقدي أن النبي ﷺ نهى عن قتل الحارث بن عامر بن نوفل، وقال: «ائسروه ولا تقتلوه»، وكان كارها للخروج إلى بدر، فلقيه خبيب بن يساف فقتله ولا يعرفه، فبلغ النبي ﷺ فقال: «لو وجدته قبل أن تقتله لتركته لنسائه»[6].

أما الاحتمال الذي ذكره الحافظ ابن حجر من الاشتراك في قتله ففيه بعد، والاحتمال الأول أنهم قتلوا بخبيب بن عدي لكون خبيب بن إساف قتل الحارث على عادتهم في الجاهلية بقتل بعض القبيلة عن بعض، هو الذي تجتمع به الأقوال والروايات، لأن ابن إسحاق قال في روايته: «فابتاع خبيبا حجير بن أبي إهاب التميمي حليف بني نوفل لعقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل، وكان أبو

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة (104/5) (برقم: 4086).
(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب تسمية من سمي من أهل بدر، (87/5).
(3) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (382/7)، وكلام الدمياطي في جواب له عن سؤال وجهه إليه الحافظ اليونيني، نقله بتمامه السبكي في "طبقات الشافعية" (104/10-122)، ونصه مختصرا (120/10): «هذا وهم، ما شهد خبيب بن عدي بدرا، ولا قتل الحارث، وإنما الذي شهد بدرا وقتل الحارث بن عامر هو خبيب بن إساف».
(4) الذهبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام "، (50/1).
(5) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (382/7).
(6) الواقدي، "كتاب المغازي"، تحقيق مارسدن جونز، (عالم الكتب، 1404هـ/1984م)، (81/1)، وينظر: ابن هشام، "السيرة النبوية"، (709/1).

إهاب أخا الحارث بن عامر لأمه ليقتله بأبيه»[1]، ولم يقل إن خبيبا كان قتله يوم بدر، فلعل بعض الرواة التبس عليه خبيب بن عدي بخبيب بن إساف، فظن أنه يقتله بأبيه لأنه قتله يوم بدر، والواقع أنه يقتله به لأنه قتله رجلٌ من قومه وهو خبيب بن إساف.

لقد اعترض الشيخ المحقق أحمد شاكر على هذا الجمع – أي ما أجاب به الحافظ ابن حجر أخيرا – بأنه تكلف شديد ولا داعي له، لأن الحديث الصحيح ثابت وصريح، وهو مقدم في الثبوت على ما يذكره المؤرخون في السيرة، لأن كثراً مما فيها يُذكر بدون إسناد[2]، وهذا الذي قاله –رحمه الله– هو بناءٌ على تصور غير دقيق لجهود علماء السيرة والتاريخ في ضبط حوادث السيرة النبوية وعنايتهم البالغة في تتبعها وتحريرها، ولو لا ذلك لما رأينا العلماء يستشكلون ما "صحيح البخاري" لمخالفته ما في كتب السيرة، بل يقدم بعضهم ما في كتب السيرة على ما في الصحيح، فهذا لمعرفتهم بقيمة التخصص الدقيق الذي عند علماء السيرة رحمهم الله، لا سيما أن والوهم في الأسماء كثير الوقوع، خاصة ممن ليس له عناية خاصة بالأسماء والأنساب مثل كثير من رواة الأخبار، وإذا كان العلماء المعتنون بالأسماء والأنساب يَهِمُون ويغلطون في بعضها، فمن باب أولى مَنْ دونهم، ومن الأمثلة اللصيقة بموضوعنا أن الإخباري صاحب "التاريخ" و"الطبقات" خليفة بن خياط –رحمه الله تعالى– وهو أحد المؤرخين والمصنفين في الرجال وطبقاتهم وقع له عكس ما في هذا الحديث، وهو القلب بين خبيب بن إساف وخبيب بن عدي، فترجم لخبيب بن إساف في طبقاته وقال: إنه قتل بمكة في حياة رسول الله ﷺ سنة أربع أو ثلاث[3]، وهذا خبيب بن عدي بلا شك، وليس خبيب بن إساف، فإن خبيب بن إساف عاش بعد النبي ﷺ وعمل لعمر بن الخطاب فيما ذكره سعيد بن المسيب[4]، كما أكد أشهر المؤرخين المتقدمين محمد بن عمر الواقدي: أنه قد توفي في خلافة عثمان بن عفان[5].

أما قول الحافظ ابن حجر فيما تقدم: " يلزم من الذي قال ذلك رد هذا الحديث الصحيح"، فيمكن الجواب عنه بأن الحديث صحيح إلا أن راويه وَهِمَ في تسمية الشخص فقط.

إن توهيم الحافظ الدمياطي والحافظ الذهبي وغيرهما لما في "صحيح البخاري" لكونه خلاف المعروف عند علماء السيرة إقرار بموثوقية أخبار السيرة، ودلالة على أن السيرة والتاريخ لا تكتب بمجرد الأسانيد الصحيحة أو دون نظر في مطابقة ما تضمنته للواقع التاريخي، بل لا بد من اعتبار الأخبار بما تتضمنه من أسماء الأشخاص والمواطن والحوادث وغير ذلك.

5.3 . المسألة الخامسة:

روى الإمام البخاري عن ابن عون قال: «كتبت إلى نافع فكتب إليَّ أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارُّون[6] وأنعامهم تُسقي على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم، وأصاب يومئذ جويرية، حدثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش»[7].

(1) انظر: ابن كثير، "البداية والنهاية"، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الجيزة، هجر للطبعة والنشر، 1417هـ/1997م)، (505/5).
(2) شرح أحمد شاكر، لـ "المسند لأحمد بن حنبل"، (49/8–50)، (القاهرة: دار الحديث، 1416هـ/1995م).
(3) خليفة بن خياط، "كتاب الطبقات"، رواية أبي عمران التستري، حققه أكرم ضياء العمري، (بغداد: مطبعة العاني، 1387هـ/1967م)، (ص: 95).
(4) البخاري، "التاريخ الكبير"، (بيروت: دار الكتب العلمية، د ت)، (209/3).
(5) ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، (405/3).
(6) أي: غافلون. انظر: ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د ت)، (355/3).
(7) صحيح البخاري، كتاب في العتق، باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية، (148/3) (برقم: 2541).

وسياق ابن إسحاق مخالف له، فقد روى هو (.. عن عاصم بن عمر بن قتادة، وعبد الله بن أبي بكر، ومحمد بن يحيى بن حبان). قال ابن إسحاق: كلٌّ قد حدَّثني بعضَ حديث بني المصطلق، قالوا: بلغ رسول الله ﷺ أن بني المصطلق يجمعون له وقائدهم الحارث بن أبي ضرار وأبو جويرية بنت الحارث زوج رسول الله ﷺ، فلما سمع رسول الله ﷺ بهم خرج إليهم، حتى لقيهم على ماء يقال له: المريسيع، من ناحية قديد إلى الساحل، فتزاحف الناس واقتتلوا، فهزم الله بني المصطلق وقُتل منهم من قتل، ونفل رسول الله ﷺ أبناءهم ونساءهم وأموالهم فأفاءهم عليه[1]. كما ساقه الحافظ ابن سعد (صاحب الطبقات الكبرى) مثل سياق ابن إسحاق ثم أشار إلى حديث ابن عمر وقال: «الأول أثبت»[2]، بل نقله ابن سيد الناس وسكت، كأنه رضيه[3]، وهو الذي رجحه عبد الرحمن الرحمن بن الجوزي أيضا[4].

1.5.3 . موقف الحافظ ابن حجر:

لم يرتض الحافظ رحمه الله ما رجحه ابن سعد، وقال معقبا عليه: «الحكم بكون الذي في السير أثبت مما في الصَّحيح مردود ولا سيما مع إمكان الجمع»[5]. يشير بالجمع إلى ما ذكره قبلُ من احتمال أن يكون دهَمَهم على الماء فثبتوا وتصافوا ووقع القتال بين الطائفتين ثم وقعت الغلبة عليهم، وعلى هذا يكون معنى قوله: «وهم غارون» أي: مشغولون بسقي نَعَمَهم حين وصول رسول الله بكتائب الجيش، وهذا لا ينافي أنهم كانوا متأهبين للحرب[6].

2.5.3 . التعليق:

ما في كتاب الصحيح (للبخاري) أصح إسنادا بلا شك، وابن عمر كان في ذلك الجيش كما نص عليه نافع مولاه، فهو شاهد عيان، وأما رواية ابن إسحاق فهي عن ثلاثة من شيوخه لم يدرك أحد منهم الواقعة، ثم إنها مركبة من مجموع رواياتهم، فلا ندري لعل موضع الشاهد منها الذي يخالف رواية البخاري هو من رواية واحد منهم دون البقية، فتكون رواية واحدة مرسلة في مقابلة رواية ابن عمر المسندة، فلذلك جزم ابن عبد البر بأن النبي ﷺ أغار عليهم وهم غارُّون، ثم قال: «وقد قيل: إن بني المصطلق جمعوا لرسول الله فلما بلغه ذلك خرج إليهم فلقيهم على ماء يقال له: المريسيع، فاقتتلوا فهزمهم الله، والقول الأول أصح، أنه أغار عليهم وهم غارُّون»[7]، وإلى هذا ذهب ابن القيم، وحكم بأن رواية ابن إسحاق وهم[8].

---

(1) ابن هشام، "السيرة النبوية"، (302/3).

(2) في "الطبقات الكبرى" ، (60/2)، وهو قول شيخه الواقدي في "المغازي"، (407/1).

(3) ابن سيد الناس، "عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير"، تحقيق محمد العيد الخطرواي، ومحيي الدين مستو، (دمشق: دار ابن كثير، د ت)،(135/2).

(4) ابن الجوزي، "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم"، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ، 1992م)، (219/3).

(5) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (431/7).

(6) انظر: محمد الصادق إبراهيم عرجون، "محمد رسول الله منهج ورسالة-بحث وتحقيق "، (213/4-214).

(7) ابن عبد البر، "الدرر في اختصار المغازي والسير"، (القاهرة، 1386هـ، 1966م)، (ص: 200).

(8) ابن قيم الجوزية، "زاد المعاد في هدي خير العباد"، تحقيق نبيل بن نصار السندي، (مكة المكرمة: عالم الفوائد، 1439هـ/2018م)، (300/3)، وينظر أيضا: إبراهيم قريبي، "مرويات غزوة بني المصطلق"،(المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، د ت)، (81-86).

في مقابل هذا ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى ترجيح ما ذكره ابن إسحاق وأهل السيرة، وأيدوا ذلك بأنه الموافق لمنهج الرسول ﷺ المتمثل في قول الله تعالى: ﴿وإما تخافنَّ من قوم خيانةً فانبذ عليهم على سواء﴾ [الأنفال: 58][1]، ولقد بنى الدكتور أكرم ضياء العمري على هذا أن كتب الحديث -بحكم تخصصها- لا تورد تفاصيل المغازي وأحداث السيرة، فلذلك هي لا تعطي صورة كاملة عنها، ولذلك لا يمكن الاستغناء بها عما تورده كتب السيرة المختصة، وإلا فإن الاقتصار على ما ورد كتب الحديث قد يؤدي إلى لبس كبير[2]، وهذه الدلالة المنهجية لها أهميتها لكن المثال لا يساعدها، لأن من يقول بما في حديث ابن عمر يجيب عنه بأنه ليس فيه محذور شرعي يخالف منهج الرسول ﷺ، لأن بني المصطلق كانت قد بلغتهم الدعوة وهمُّوا بمحاربة رسول الله ﷺ، ومن كان هذا حاله فإنه يجوز مباغتته، وبذلك قال الشافعي واستدل بهذا الحديث[3]، وهذا يبين أن الأثر الفقهي لحوادث السيرة قد يلقي بظلاله على الباحث في الوقائع التاريخية.

6.3 . المسألة السادسة:

جزم الإمام البخاري في غزوة "ذي قرد" أنها قبل خيبر بثلاث ليال[4]، ومستنده حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «فرجعنا –أي من الغزوة– إلى المدينة فوالله ما لبثنا بالمدينة إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خيبر»[5].

وهذا مخالف لما في كتب السيرة، ولذلك حكم عليه الإمام أبو العباس القرطبي (ت: 656) بأنه وهم من بعض الرواة، وقال: «ظاهر هذا الكلام أن غزوة خيبر كانت على إثر غزوة ذي قرد، إذ لم يكن بينهما إلا هذا الزمان اليسير الذي هو ثلاث ليال، وليس كذلك عند أحد من أصحاب السِّير والتواريخ، فإن غزوة ذي قرد كانت في جمادى الأولى من السَّنة السادسة من الهجرة، ثم غزا بعدها بني المصطلق في شعبان من تلك السنة، ثم اعتمر عمرة الحديبية في ذي القعدة من تلك السنة، ثم رجع إلى المدينة وأقام بها ذا الحجَّة وبعض المحرم وخرج في بقيةٍ منه إلى خيبر، هكذا ذكره أبو عمر بن عبد البر وغيره، ولا يكادون يختلفون في ذلك»[6]، ونحوه لعلاء الدين مغلطاي حيث ذكر ما قاله الإمام البخاري وما وقع في «صحيح مسلم» ثم قال: «وفي ذلك نظر، لإجماع أهل السير على خلافهما»[7]، ثم أشار الإمام القرطبي إلى احتمال الجمع بينهما بأن يكون النبي ﷺ أغزى سرية فيها سلمة إلى خيبر قبل قبل فتحها، وأيَّده بأن ابن إسحاق ذكر أن النبي ﷺ أغزى إليها عبد الله بن رواحة قبل فتحها مرتين[8].

1.6.3 . موقف الحافظ ابن حجر:

(1) انظر: "السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية" لأكرم ضياء العمري، (50/1)، مع التنبيه إلى أنه خالف هذا في كلامه على الغزوة نفسها (406/2-407).

(2) المصدر السابق، (50/1).

(3) الشافعي، "الأم"، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، (المنصورة: دار الوفاء، 1422هـ/2001م)، (578/5).

(4) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات القرد، (130/5).

(5) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة ذي قرد وغيرها (1432/3) (برقم: 1807).

(6) القرطبي، "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، حققه محيي الدين مستو وآخرون، (دمشق: دار ابن كثير، 1417هـ/1996م)، (680/3).

(7) مغلطاي، "الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفا"، تحقيق محمد نظام الدين الفتيّح، (دمشق: دار القلم وبيروت: الدار الشامية، 1416هـ/1996م)،(ص: 267).

(8) القرطبي، "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، (680/3).

لم يقبل الحافظ ابن حجر هذا الجمع الذي ذكره القرطبي، لأن سياق حديث سلمة بن الأكوع ذكر فيه وقائع وقعت يوم خيبر مثل قتل علي رضي الله عنه لمرحب وقتل عامر وغير ذلك، فسياق الحديث يأبى هذا الجمع، قال الحافظ ابن حجر: «فعلى هذا، ما في الصحيح من التاريخ لغزوة ذي قرد أصح مما ذكره أهل السير»[1]، ثم قال: «ويحتمل في طريق الجمع أن تكون إغارة عيينة بن حصن على اللقاح وقعت مرتين، الأولى التي ذكرها ابن إسحاق وهي قبل الحديبية، والثانية بعد الحديبية قبل الخروج إلى خيبر»[2].

2.6.3 . التعليق:

ترجيح ما في الصحيح على ما اختاره الحافظ ابن حجر هو الذي مال إليه أيضاً الحافظ ابن كثير[3]، ووجهه قوي، وهو تصريح سلمة بن الأكوع بأنهم لم يلبثوا إلا ثلاث ليال ثم خرجوا إلى خيبر، وسلمة كان حاضرا في الغزوة والسند إليه صحيح، فهو أولى مما ذكره أهل السير، لكن في المقابل الحكم بوهم أهل السير مع كمال عنايتهم بهذا الأمر فيه من الصعوبة ما فيه، ولو صح ما ذكره ابن حجر من أن إغارة عيينة بن حصن على اللقاح وقعت مرتين، لكان هو الجمع المتعين الذي فيه أخذ برواية الصحيح مع عدم توهيم ما أجمع عليه أهل العلم بالسيرة والأخبار، وإذا لم يصح ذلك فهو دليل على أن بعض أخبار السيرة يقع فيها الوهم وأن في الأحاديث الصحيحة ما يستفاد منه في تقويم الخطأ وتصحيح الوهم.

4. الخاتمة:

وصفوة القول، إنّ ما عالجه الحافظ ابن حجر من الاختلافات الواقعة بين روايات ابن إسحاق وروايات البخاري قد تمخَّض عنه – بعد النظر والدراسة–، نتائج منهجية وعلمية يمكن تلخيصها في خلاصة مركزة، قد آن استجلاؤها في حصيلة النتائج الآتية:

1 – استرعت الدلالات المنهجية والعلمية اهتمامنا، فتقفينا آثارها، فتأكد لدينا يقينا أنّ السيرة النبوية ليست سردا أدبيا لا يمكن التحقق من مطابقته للواقع وإنما هي كتابة تاريخية علمية، بدليل أنه يمكن البحث في مواطن الاختلاف بالمرجحات التي تبين أي الروايتين أقرب إلى مطابقة الواقع التاريخي.

2 – كل من روايات المغازي والسير أو الروايات في كتب الحديث قد يقع فيها الوهم والخطأ، والمنهج الصحيح في التعامل معها هو الجمع بين النظر في صحة الإسناد ومطابقة الخبر للواقع التاريخي، وذلك بملاءمته لما يُعرف عن الأشخاص المذكورين في الخبر أنفسهم، وأنسابهم، وأماكنهم وسائر أحوالهم.

3 – تبين أن الاختلافات التي وقعت بين روايات ابن إسحاق، وما في كتاب المغازي من "صحيح البخاري" من الروايات (ستة)، وهذه القلة تشعر بمدى المطابقة في المسائل الأخرى، لأن ابن حجر أظهر عنايته بالمواطن التي خالفت فيها روايات البخاري روايات ابن إسحاق ومع ذلك لم يذكر إلاّ ستة مواضع فقط.

4 – خمسة من مواطن الخلاف متعلقة بتفاصيل الحوادث: إما تعيين العدد أو التاريخ أو المكان أو الشخص، وهي المسائل: 1، 2، 3، 4، 6، وواحدة فقط هي المتعلقة بكيفية وقوع الحادثة، وهي المسألة الخامسة.

---

(1) ابن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، (460/7).

(2) المصدر السابق.

(3) ابن كثير، "الفصول في سيرة الرسول"، تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو، (دمشق: مؤسسة علوم القرآن، والمدينة المنورة: مكتبة دار التراث، 1403/1402هـ)، (ص: 179).

5 – خمسة من مواطن الخلاف يمكن فيها الجمع بوجه مقبول، وهي المسائل: 2، 3، 4، 5، 6 ويكون الجمع صورة من صور التدقيق في الخبر، وهو المسلك الذي اختاره الحافظ ابن حجر في تعامله مع الاختلافات جريا على قاعدة: الجمع أولى من الترجيح.

6 – الوهم في تعيين اسم راو أو شخص في واقعة معينة لا يقدح في أصل ثبوت الرواية، وكذا الخطأ في تحديد تاريخها أو بعض ملابساتها، لأنه يسهل وقوع الخطأ في مثل هذه الأمور لا سيما من غير المتخصصين.

7 – الأثر الفقهي لحوادث السيرة قد يلقي بظلاله على الباحثين فيها، فيبحثون في مطابقة الحوادث لما هو المناسب عندهم للمعروف من هدي رسول الله ﷺ وطريقته.

5. مراجع البحث:

إبراهيم بن إبراهيم قريبي.

– "مرويات غزوة بني المصطلق"، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، د ت.

ابن الأثير: أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ت 606هـ).

– "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د ت.

ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي أبو الفرج (ت 597هـ).

– "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم"، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ، 1992م.

ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي الكناني العسقلاني (ت 852هـ).

– "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، تحقيق محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.

ابن سعد: محمد بن سعد البصري البغدادي (ت 230هـ).

–"الطبقات الكبرى"، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، د ت.

ابن سيد الناس: محمد بن محمد اليعمري (ت 734هـ).

– "عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير"، تحقيق محمد العيد الخطرواي ومحيي الدين مستو، (دمشق: دار ابن كثير، د ت).

ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت 463هـ).

–"الدرر في اختصار المغازي والسير"، القاهرة، 1386هـ، 1966م.

ابن القيم: مُحمّد بن أبي بكر الدمشقيّ، والملقّب بشمس الدين وابن قيم الجوزيّة (ت 751هـ).

– "زاد المعاد في هدي خير العباد"، ت، نبيل بن نصار السندي، (مكة، عالم الفوائد، 1439هـ/2018م).

ابن كثير: إسماعيل بن عمر البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ).

–"الفصول في سيرة الرسول □"، تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو، (دمشق: مؤسسة علوم القرآن، المدينة المنورة: مكتبة دار التراث، 1403/1402هـ).

– "البداية والنهاية"، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الجيزة، هجر للطبعة والنشر، 1417هـ/1997م

ابن هشام: أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت 218هـ).

– "السيرة النبوية"، حققها وضبطها مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012م.

أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت 241هـ).

– "المسند"، شرح أحمد شاكر، (القاهرة: دار الحديث، 1416هـ/1995م).

أكرم ضياء العمري.

– "السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية"، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1415هـ/1994م).

البخاري: محمد بن إسماعيل (ت 256هـ).

– صحيح البخاري=الجامع الصحيح (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه) للإمام البخاري، تشرف بخدمته والعناية به محمد زهير بن ناصر الناصر، (بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ).

–"التاريخ الكبير"، (بيروت: دار الكتب العلمية، د ت).

البيهقي: أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ).

– "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة"، ت، عبد المعطي قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، د ت.

الدمياطي: عبد المؤمن بن خلف التوني، شرف الدين الدمياطي (ت 705هـ).

– "السيرة النبوية"، تحقيق أسعد محمد الطيب، حلب: دار الصابوني، 1416هـ/1996م.

الحلبي: عبد الكريم عبد النور الحلبي (ت 735هـ).

– "المورد العذب الهني في الكلام على السيرة للحافظ عبد الغني"، اعتنى به عمر بن أحمد آل عباس، الرياض، دار التوحيد للنشر، 1438هـ/2017م.

خليفة بن خياط: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني البصري (ت 240هـ).

– "كتاب الطبقات"، رواية أبي عمران التستري، حققه أكرم ضياء العمري، بغداد: مطبعة العاني، 1387هـ/1967م

الخليلي: الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني أبو يعلى (ت 446هـ).

– "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، دراسة وتحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ/1989م.

الدوري: عبد العزيز.

– "نشأة علم التاريخ عند العرب"، الإمارت: مركز زايد للتراث والتاريخ، 1420هـ/2000م.

الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ).

– "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام "، ت، بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي 2003م.

السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771هـ).

– "طبقات الشافعية الكبرى"، ت، محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مصر، دار إحياء الكتب العربية، د ت.

سليمان بن حمد العودة.

– "السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق دراسة مقارنة في العهد المكي"، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، 1414هـ/ 1993م.

شبلي النعماني، وسيد سليمان الندوي.

-"دائرة معارف في سيرة النبي ﷺ"، ترجمه وكتب حواشيه يوسف عامر (دون بيانات).

الشافعي: محمد بن إدريس الشافعيّ المطَّلبيّ القرشيّ (ت 204هـ).

- "الأم"، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، (المنصورة: دار الوفاء، 1422هـ/2001م.

عادل عبد الغفور عبد الغني

- "مرويات عروة بن الزبير في السير والمغازي جمع ودراسة"، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام 1413هـ.

الطبراني: سليمان بن أحمد اللخمي الشامي (ت 360هـ).

- "المعجم الكبير"، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د ت).

الصنعاني: عبد الرزاق بن همام (ت 211هـ).

- "المصنف"، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، 1392هـ/1972م.

عبد الرزاق هرماس.

- "مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين"، بحث مقدم لنيل جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة لعام 1428هـ/2007م.

العراقي: عبد الرحيم بن الحسين العراقي زين الدين (ت 806هـ).

- "ألفية السيرة النبوية = نظم الدرر السنية في السيرة الزكية"، تحقيق السيد محمد بن علوي المالكي، بيروت: دار المنهاج، 1426هـ/2005م.

عرجون: محمد الصادق إبراهيم عرجون (ت 1981م)

- "محمد رسول الله ﷺ، منهج ورسالة – بحث وتحقيق". دمشق، دار القلم، 1415هـ/1995م.

القرطبي: أحمد بن عمر القرطبي أبو العبّاس (ت 656هـ).

- "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، حققه محيي الدين مستو وآخرون، (دمشق: دار ابن كثير، 1417هـ/1996م.

الكلاعي: أبو الربيع سليمان بن موسى الأندلسي (ت 634هـ).

- "الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء"، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، بيروت: عالم الكتب، 1417هـ/1997م.

محمد محمد حسن شراب.

- "المعالم الأثيرة في السنة والسيرة"، دمشق دار القلم، 1411هـ/1991م.

مسلم: بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 262).

- "صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د ت).

مغلطاي: علاء الدين بن قليج المصري (ت 762هـ).

– "الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفا"، تحقيق محمد نظام الدين الفتيّح، (دمشق: دار القلم وبيروت: الدار الشامية، 1416هـ/1996م).

الواقدي: محمد بن عمر (ت 207هـ).

– "كتاب المغازي"، تحقيق مارسدن جونز، عالم الكتب، 1404هـ/1984م.

Katherine A. **Milby**.

- The Making of an Image: The Narrative Form of IbnIshaq's Sirat Rasul Allah, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Masters of Arts in the College of Arts and Sciences Georgia State University, 2008.